الأنباء
السبت 8 فبراير 2014

### وزير السياحة في حكومة تصريف الأعمال أكد لـ «الأنباء» أن الخلل في لبنان يكمن في إعادة إنشاء مجتمع علماني

# عبود: رئيس الحكومة يجب أن يكون مارونياً حال وقوع فراغ في «الرئاسة»

**بيروت ـ زينة طبارة**

رأى وزير السياحة في حكومة تصريف الأعمال فادي عبود ان تكتل التغيير والاصلاح ينتابه شعور عميق بأن الكلام المأثور «كونوا إخوة وأقسموا قسمة الحق»، لم يتوافر في لبنان ليس فقط على المستوى السياسي إنما أيضا على مستوى التعيينات الادارية والانتخابات النقابية، بحيث أتت انتخابات غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان لتثبيت تغييب المسيحيين عن الممارسة الديموقراطية واختيار ممثليهم، متسائلا بالتالي «لماذا من الكفر أن تُعطى حقيبة المالية لفريق

فادي عبود

سياسي يُمثل العدد الاكبر من المسيحيين»؟ و«كيف تم تسويق المداورة (أو المناوبة بتعبير أدق) لدى فريق سياسي آخر لم يكن يؤمن منذ عشرين سنة بالتناوب على حقيبة المالية»؟ مؤكدا بالتالي أن الاصرار على المداورة في الحقائب الوزارية لحكومة عمرها ثلاثة أشهر، لم يكن سوى مناورة لإحراج العماد عون فإخراجه، مستدركا ردا على سؤال ان الغياب الطوعي للقوات اللبنانية وتغييب التيار الوطني الحر عن المشاركة في الحكومة يُسقط ميثاقيتها وشرعيتها كونهما الفريقين الاكثر تمثيلا للمسيحيين. ولفت عبود في تصريح لـ «الأنباء» الى أن فريق المداورة مدعو وبإلحاح الى تبرئة ساحته من الزغل الذي أحاط نفسه به، وذلك عبر تقدمه بمشروع قانون غير قابل للطعن لتشريع التناوب على الحقائب الوزارية وعلى وظائف الفئة الاولى في الادارات العامة والخاصة المستفيدة من المال العام، كأمين عام مجلس الوزراء، ومدير عام أوجيرو وشركة استثمار مرفأ بيروت وطيران الشرق الاوسط والكازينو وعشرات المديرين العامين الذين مازالوا في مراكزهم منذ عشرين سنة حتى اليوم، معتبرا ردا على سؤال ان المناورة في التناوب على الحقائب الوزارية، صيغة على مقاس الطامحين لتولي وزارة الطاقة، خصوصا أن المطلوب من قبل بعض القوى الاقليمية والدولية، ألا يكون للبنان استقلالية اقتصادية من خلال تأخير عملية استخراج النفط والغاز من مياهه، وعدم وقف الخسائر في الكهرباء والاستسلام للواقع الاقتصادي المتدهور، الى حين أن تتبلور رؤية واضحة في المنطقة وحلول سياسية سلمية. وردا على سؤال حول ما اذا كان وزراء التيار الوطني الحر سيسلمون وزاراتهم للحكومة الجديدة، أكد عبود أن كل تصرف تحت سقف القانون وارد ولن يتردد التيار الوطني الحر في اعتماده، خصوصا لجهة انتفاء الميثاقية والشرعية عنها.

على صعيد مختلف وعن قراءته لوثيقة بكركي، لفت عبود الى أن الوثيقة تناولت خطوطا وعناوين عريضة منذ قيام دولة لبنان الكبير حتى تاريخه، إلا أن التفاصيل وإن كان الشيطان يكمن فيها، تبقى هي أساس الحكم، إذ من الصعوبة في هذه الايام العجاف أن نتكلم فقط بالعناوين الرئيسية دون ترجمتها عمليا وتحت سقف بكركي وبركتها على المسلمين قبل المسيحيين، خصوصا أن رئاسة الجمهورية مهددة بالعمق، لا بل استمرار الجمهورية بحد ذاته مهد في ظل رفض الجميع لمبدأ «كونوا اخوة واقسموا قسمة الحق»، من خلال وضع اليد على حق المسيحيين باختيار ممثليهم سواء في مجلس النواب أم في المؤسسات والادارات الرسمية والنقابات، وذلك بسبب انتشارهم على وسع الاراضي اللبنانية، رافضا بالتالي أن يكون المسيحيون أهل ذمة أو تحت وصاية أحد.

وفي سياق آخر وردا على سؤال، أعرب عن خشيته على مستقبل رئاسة الجمهورية في لبنان، خصوصا أن في الشرق الاوسط الجديد هناك ماروني وعلوي ودرزي وسني وشيعي، وكل منهم يتطلع الى تحصين دوره وتقوية حضوره، معتبرا أنه في حال دخل لبنان واقع الفراغ الرئاسي ستتولى صلاحيات الرئاسة الاولى حكومة غير ميثاقية وغير حائزة على ثقة مجلس النواب، مشيرا بالتالي الى أن الحالة الافتراضية تلك تفرض ومن وجهة نظر صرف دستورية أن يكون رئيس الحكومية مارونيا كي يستطيع تولي صلاحيات رئاسة الجمهورية.

وختم عبود مشيرا الى أن الحل في لبنان يكمن بإعادة إنشاء مجتمع علماني يقوم على قوانين جديدة تتحكم بالتربية والتعليم لخلق مكون لبناني موحد ومتجانس ذي شخصية قومية وغير مرتبط بالأديان، لأن اقتتال اللبنانيين على السماء أفقدهم الأرض.

### قرطباوي: القصة أكبر من حقيبة وزارية

# حكومة سلام ضحية المناخ الإقليمي مجدداً وقيادات 14 آذار ترد العرقلة إلى أوامر إيرانية

**بيروت ـ عمر حبنجر**

أعادت الشروط التعجيزية مساعي تأليف الحكومة الموعودة إلى نقطة البداية، رغم دخول تكليف الرئيس تمام سلام شهره الحادي عشر، وبدا واضحا من توقيت العودة إلى المطالبة القديمة للعماد ميشال عون بوزارة الطاقة والنفط، ومن الدعم العلني له من جانب حزب الله، أن المناخ الإقليمي ليس مواتيا بعد للتغيير الحكومي في لبنان، أقله إلى ما بعد مؤتمر جنيف الثالث، في العاشر من فبراير، لضمان متابعة تمثيل لبنان فيه بشخص وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال عدنان منصور، وربما أبعد من ذلك.

وأظهر بيان كتلة الوفاء للمقاومة التي اجتمعت أمس برئاسة النائب محمد رعد، بمناسبة الذكرى الثامنة لتوقيع التفاهم الشهير بين حزب الله والتيار الوطني الحر، في السادس من فبراير عام 2006، عودة لربط ميثاقية الحكومة بأحجام القوى السياسية والحزبية والتيارات، وكأن ما بذل من جهود ومساع ومقاربات طوال الأشهر الاحد عشر الفائتة، مجرد قصور فوق الرمال.

وأكثر ما يلفت في بيان كتلة نواب حزب الله الدعوة إلى تنفيذ «خطة شاملة وردعية، بهدف ضبط الأمن في البلاد، تتولى مسؤوليتها السلطة بأجهزتها الرسمية بمشاركة ودعم كل المكونات اللبنانية».

وإلى جانب هذا التهديد الضمني لفتت الكتلة إلى أن الفرصة الراهنة لا تسمح بأي تشاطر يوفر مادة طعن في ميثاقية الحكومة، أو دستوريتها.

وأضافت أن تشكيل الحكومة السياسية الجامعة يقتضي من كل المعنيين حرصا زائدا، وديناميكية أفصل، لتذليل العقبات والموانع التي تحول دون مشاركة القوى السياسية كافة بأحجامها وأوزانها الفعلية. وبمناسبة الذكرى الثامنة لتوقيع التفاهم السياسي بين حزب الله

كتلة المستقبل خلال اللقاء الاسبوعي (محمود الطويل)

## حزب الله يتراجع عن ترك «الدفاع» و«الداخلية» ويدعو إلى خطة أمنية «شاملة وردعية»

والتيار الوطني الحر في 6 فبراير 2006 قد تجاوز العديد من الاختبارات في مراحل دقيقة وصعبة بفعل الصدقية التي التزمها الطرفان، وبفعل التفاهم المتبادل، ورأت أن تعميم هذا التفاهم وتعزيزه سيؤدي إلى تحقيق وفاق وطني حقيقي قائم على تصور موحد لمصلحة لبنان، عند كل استحقاق او منعطف.

والراهن أن فريق 8 آذار الذي عاد إلى رفض المداورة في الوزارات تضامنا مع العماد عون، رفض تحديدا اعطاء حقيبتي الداخلية والدفاع لفريق 14 آذار، كما رفض الحكومة الحيادية، ورفض ضمنا المذكرة السيادية التي اطلقها البطريرك الماروني بشارة الراعي، ووضع الرئيسين سليمان وسلام في مواجهة تحدي إعلان تشكيلة حكومية، بمن حضر، وهو يعلم أنهما لن يقدما على ذلك، لأنهما بمثابة أم الولد في النهاية. رسميا الموعد الجديد لولادة الحكومة، الاسبوع المقبل، وتحديدا الاثنين او الثلاثاء، وتقديرا بعد عودة سليمان من تونس ومرور عطلة عيد مار مارون الأحد والاثنين، أما سياسيا، فهناك استبعاد لاعلان الحكومة

قبل العاشر من فبراير، موعد جنيف 3، ويذهب بعض القانطين إلى حد استبعاد ذلك، قبل الخامس من مارس، كي يذهب الرئيس سليمان إلى باريس، للمشاركة في مؤتمر دعم لبنان، بلا حكومة عاملة. وطبعا كل هذا مرهون بتوجهات رياح الأزمة السورية، حيث يضغط النظام بأقصى طاقاته العسكرية الآن للتقدم ميدانيا، وبالتالي سياسيا على طاولة المفاوضات في جنيف، في مقابل استنفار المعارضة السورية لطاقة إمكانياتها العسكرية والسياسية على أمل إحباط أو استيعاب هجوم النظام، الذي بدأت طلائعه السياسية تظهر على محور تشكيل الحكومة اللبنانية، من خلال الهجوم المضاد لحزب الله والعماد ميشال عون، على تفاهم المداورة في الوزارات الذي عقده رئيس المجلس نبيه بري مع الرئيس المكلف تمام سلام ومن خلفه تيار المستقبل، وبسعي من النائب وليد جنبلاط.

وقد طال هذا الهجوم التوزيعة المتفق عليها للحقائب الوزارية، فقد عاد العماد عون يطالب بحقيبة النفط لكتلته وليس لصهره جبران باسيل هذه المرة، واعترض حزب الله على احتفاظ 14 اذار بوزارتي الدفاع والداخلية، مقابل المال والخارجية لفريقه، وعندما طرح تيار المستقبل إعطاء الداخلية للواء اشرف ريفي، ردا على مطالبة عون المتجددة بالنفط اعتبر فريق 8 آذار ذلك استفزازا، ولم يتقبل حلول النائب أحمد فتفت في هذا الموقع، حتى كان آخر العروض نائب بيروت فهاد الشنوق فنائب محامي طرابلس السابق رشيد درباس.

أما حقيبة الدفاع، فرغب الرئيس سليمان في اعطائها لمستشاره السياسي الوزير السابق خليل الهراوي على أن يعوض فريق 14 آذار بحقيبة وزارية خدماتية وازنة.

وزير العدل شكيب قرطباوي عضو كتلة التغيير والإصلاح وردا على ما وصف بانقلاب 8 آذار على التفاهمات الحكومية قال: الشراكة من خلال الاتفاق، وأنا اسأل من تكلم مع من؟ من تشاور معنا؟ لا انقلاب ولا غير انقلاب، ومتى قال حزب الله إنه لن يقف إلى جانب العماد عون؟

وأضاف: القصة اكبر من حقيبة ووزارة اني اسأل: يقولون تم الاتفاق، فمن اجتمع مع من واتفق معه؟ لم يعرضوا على العماد عون أي شيء، لماذا لم يتكلموا معنا؟ هناك شيء مضمر، هناك انتخابات الرئاسة بعد شهرين ونيف.. النائب نبيل دور فريج عضو كتلة المستقبل، قال من جهته، لا القصة قصة وزارة دفاع ولا نفط، بل أوامر إيرانية بالعرقلة منذ سحبت دعوة ايران إلى مؤتمر جنيف 2! وأضاف في مداخلة تلفزيونية: عندما اتفق بري ومن خلفه حزب الله مع جنبلاط وتاليا 14 آذار على حكومة الثلاث ثمانيات والمداورة، لم يسألوا عن عون، ولم يعترض عون على عدم استشارته، لكن ما أن سحبت دعوة إيران إلى جنيف 2، قالوا لعون: اطلب ونحن متضامنون معك.

وتابع دو فريج يقول: لماذا لم يعتب عون عندما جددوا لمجلس النواب رغم اعتراضه، ولماذا جددوا لقائد الجيش رغما عنه أيضا، ولماذا الآن فقط صار يتذرع بعدم استشارته، وهو الكتلة النيابية الكبرى، فقط للعرقلة، وحتى لو أعطوه وزارة الطاقة، وأعطوهم وزارة الدفاع سيخترعون مطالب جديدة، ومن لا يصدق فليقرأ بيان كتلة الوفاء للمقاومة أمس الأول، انه أشبه بأمر عمليات صادر من إيران، وتفسيره لا حكومة.

الوزير وائل أبو فاعور قال من جهته نحاول قدر الإمكان ألا يتم نقض التسوية التي تم التوافق عليها بشكل أو بآخر، مؤكدا أن المهم حماية هذه التسوية واستمرار الاتصالات.

من جهته المعاون السياسي للأمين العام لحزب الله حسين خليل، قال أمس إن علاقة الحزب بالعماد عون تتقدم على أي مقعد حكومي كاشفا أن الحزب أبلغ الرئيس سلام بأنه لن يترك حلفاءه. وخلافا لقناعات 14 آذار، فإن خليل اعتبر أن الجو الإقليمي مازال مشجعا، على تأليف حكومة جامعة، وقال: على الرئيس المكلف أن يعطي عون حقيبة الطاقة وتحل المشكلة.

## عون هدّد حلفاءه بإعادة تموضعه في حال لم تقف 8 آذار إلى جانب مطالبه

**بيروت ـ محمد حرفوش**

داخل قوى 14 آذار وجهة نظر تعتبر ان الرئيس نبيه بري يتحمل مسؤولية أساسية في اعاقة تأليف الحكومة وذلك بعد تراجعه عن التوافق الذي تم على صيغة الـ 8 ـ 8 ـ 8 والمداورة في الحقائب.

ووفق وجهة النظر هذه، فان بري «فرمل» التشكيلة الحكومية لاعتبارات تتصل برفض حزب الله لها والذي يتلطى وراء مطالب العماد ميشال عون والاسباب لها علاقة باستبعاد طهران عن مؤتمر جنيف 2. وترى مصادر سياسية ان ما يجعل عون اكثر تصلبا اليوم اعتبارات تتعلق بالاستحقاق الرئاسي اذ انه يطمح الى تعزيز فرصة الوصول الى قصر بعبدا. وتقول المصادر المقربة من عون انه واثق من انه لا يزال الرقم واحد مسيحيا على الصعيد السياسي والشعبي ولذلك من حقه ان يفكر في الوصول الى بعبدا قبل غيره. في سياق متصل، ترددت معلومات بان العماد عون هدد حلفاءه في 8 آذار باعادة تموضعه وتحالفاته في حال عدم وقوف هؤلاء الى جانب مطالبه في الحصول على حصة وزارية وازنة تشمل على الاقل الطاقة وحقيبة سيادية كجزء من الحقائب الاربع التي يرضى بها حصة له في الحكومة الجديدة.

## تقرير إخباري

# ما قصة قنبلتي جامع الخاشقجي وجسر الكولا؟

**بيروت ـ د.ناصر زيدان**

في الأول من فبراير 2014 دوى انفجار كبير استهدف محطة الأيتام لبيع المحروقات في مدينة الهرمل (الشيعية) في البقاع الشمالي وسقط شهداء أبرياء وجرحى. بعد ذلك بساعة تقريبا، وفي ظل التوتر الذي كان يسود الشارع في لبنان، سقطت قنبلة يدوية داخل سور جامع الخاشقجي (السني) في بيروت، وتحديدا في المكان القريب من الضاحية الجنوبية، وأصيب من جرائها شخصان يخدمان في الجامع. وفي 3/2/2014 فجّر انتحاري نفسه بحافلة ركاب صغيرة في الشويفات وهو في طريقه الى الضاحية الجنوبية (معقل حزب الله)، ربما بعد افتضاح أمره، وقتل وحيدا وأصيب السائق وامرأة كانت تمر مصادفة في المكان. وبعد ذلك بساعة واحدة أيضا ألقى مجهولون قنبلة من على جسر الكولا قرب الطريق الجديدة (معقل تيار المستقبل) تضرر من جراء انفجارها سيارتين كانتا متوقفتين في المكان.

تشابه الافعال الاجرامية دفع بالقوى الأمنية المولجة بالتحقيق للربط بين الاحداث، والمقاصد من اختيار التوقيت لهذه العمليات، وأماكن حصولها، فتوصلت الى استنتاجات ـ وفقا لمصادر مطلعة ومتابعة ـ بأن هناك ترابطا بين التفجيرات الارهابية وإلقاء القنابل، وهدف الفاعلين تأجيج نار الفتنة المذهبية الإسلامية ـ الاسلامية في لبنان، وتدمير ما تبقى من مقومات الاستقرار في البلد الجريح.

حكاية إشعال الفتنة المذهبية معزوفة قديمة يمارسها المغامرون منذ بداية اندلاع الثورة في سورية منتصف مارس 2011، حيث اشتعلت بقدرة قادر حرب غريبة في مدينة طرابلس بين جبل محسن (الذي يقطنه العلويون) وبين باب التبانة معقل التنظيمات السنية، وتجولت الفتنة في ترتيب لافت، الى البقاع الشمالي ـ لاسيما محيط عرسال ـ وإلى صيدا وجوارها مرورا في بعض أحياء بيروت الشعبية المكتظة.

ظاهرة «الانتحاريين» كانت المقاربة الأكثر خطورة على حالة التوتر المجتمعي الذي يسود المناطق اللبنانية ذات الأغلبية الإسلامية، لأنها نابعة من خلفية تكفيرية للبيئة (الشيعية برمتها) وليس لحزب الله فقط، وعملياتها تستهدف كل المدنيين الموجودين في ساحة الجريمة دون استثناء، وهم أبرياء وليس لهم علاقة بالحرب الدائرة، على غرار أغلبية السوريين الذين تُنكل بهم حرب الاستبداد، من دون أي ذنب. المحققون في التفجيرات الاخيرة من قضاة وقادة أمنيين، يكتشفون أن شيء ما يربط تسلسل الأحداث الإرهابية، وقنوات الترابط بين بعض الفاعلين والمشاركين في الجرائم واضحة في مجرى التحقيقات، وهؤلاء المحققون يتجنبون ما أمكن الغوص في تفاصيل ما يجري، أو الكشف عن بعض الزوايا المؤلمة، مراعاة لموضوعية مؤسسات الدولة وحياديتها، ولعدم فتح أبواب واسعة أمام التكهنات والتحليلات والاستنتاجات «أو الحقائق القاسية» التي دفع من سبقهم حياتهم ثمنا لكشفها.

ولكن مصادر مُقربة من بعض المتابعين، ترى أن هناك ترابطا غريبا بين الاحداث، رغم التناقض الواسع بين مرجعيات كل منها، وكأنما هناك جهة واحدة تُدير هذا السيناريو القاتل.إن فضح طريقة سير السيارات المسروقة، وكيفية بيعها، وأماكن ايوائها، وحتى المناطق التي تُسرق منها هذه السيارات ـ (معظمها مناطق ذات أغلبية مسيحية) ـ كانت موضوع استهجان واسع، لاسيما أن بعض هذه السيارات تعود مفخخة الى لبنان لتنفجر في أماكن من البيئة التي قد يكون خرج منها بعض السارقين، دون أن يكون لهذه البيئة أي علاقة أو مسؤولية.

ما كشفته صحيفة «الدالي تلغراف» البريطانية الاسبوع الماضي يتلاقى مع الشكوك التي كانت قائمة، فالصحيفة أشارت الى أن النظام في سورية على علاقة وطيدة مع القاعدة، وهو يموّل «داعش»، وجبهة النصرة على حد ما ذكرت الصحيفة، نقلا عن قيادات في أجهزة أمنية أميركية وأوروبية.

واتهامات النظام للمملكة العربية السعودية بالوقوف وراء الإرهابيين تُثير الشبهات أكثر مما تؤكد التهمة، لأن المملكة أصدرت قوانين تُجرِّم التكفيريين والإرهابيين، وهي دفعت 100 مليون دولار في أغسطس الماضي لتمويل نشاط المركز الدولي لمكافحة الارهاب الذي ترعاه الأمم المتحدة.

إن اكتشاف بعض الذين يقفون وراء البيانات المشبوهة التي أعقبت التفجيرين الإرهابيين الأخيرين، لاسيما البيان الموقّع باسم «عشائر البقاع» ويهدد أهل عرسال، وقد نفى قادة العشائر علمهم به. كل ذلك يؤكد أن أجهزة استخباراتية محترفة وتمتلك خبرة واسعة، تقف وراء هذه الحركات المشبوهة ـ بما في ذلك أعداد الانتحاريين ـ بهدف إشعال الفتنة، تخفيفا ـ أو حرفا للأنظار ـ عما يجري في سورية، والأجهزة الاستخباراتية التي تعرف تفاصيل الخصوصية اللبنانية ليست واسعة أو متعددة، فهي تكاد تكون محصورة الى حد بعيد. أنشأت بعض الأنظمة القائمة على لعبة الأمن والدم، دوائر متعددة في سياق عملها، فمنهم من يمتلك دوائر متخصصة للعمل مع العدو، وتشجيعه، أو مده بعناصر القوة، لكي تبرر هذه الأجهزة أفعالها، وانقضاضها على ضحاياها ترى أوساط متابعة أن لبنان يقع في المربع المنوي استهدافه في المرحلة المقبلة، فهل يتنبه اللبنانيون، والمسؤولون منهم على وجه التحديد، ويكونوا أكثر وعيا من المتآمرين؟

## أخبار وأسرار لبنانية

- **عقدة الحقائب:** ذكرت مصادر أن عقدة الاسم الذي سيتولى وزارة الداخلية برزت في ضوء آخر الطروحات التي تلت زيارة الرئيس سلام لبعبدا عصر أمس الأول، وقد تدرجت الأسماء من النقيب السابق للمحامين رشيد درباس إلى اللواء عمر زين سفير لبنان لدى المملكة العربية السعودية، إلى النائب سمير الجسر، بعد اعتراض النائب محمد كبارة ونواب طرابلس على الاسمين الأولين، وصولا إلى النائب أحمد فتفت، إلى أن حمل آخر الطروحات اللواء أشرف ريفي مقابل رفع «الڤيتو» عن بقاء الوزير جبران باسيل في وزارة الطاقة.
وعلم أن جنبلاط حاول في مسعاه «تطمين» حزب الله من خلال عدم ترك حقيبتي الدفاع والداخلية بيد 14 آذار، من خلال منح الأولى لرئيس الجمهورية والثانية لقوى 14 آذار على ألا تسند إلى شخصية استفزازية، ووزارة الخارجية لوزير الطاقة جبران باسيل.
- **الكتائب يصر على وزارة الدفاع:** طرح أمس الأول رفع حصة حزب الكتائب إلى وزيرين، أحدهما ماروني والآخر أرثوذكسي، في حقيبتين أساسيتين للتعويض عما هو متداول من مقاطعة أو انسحابات مسيحية، ومنعا لأي خلل في توزيعة الحقائب الأساسية على الطوائف كافة، وقد توسعت مروحة الاقتراحات لتشمل وزارات التربية والاقتصاد والإعلام والصناعة.
(النائب سامي الجميل قال في اجتماع قبل يومين في بكفيا ضم نحو 500 كتائبي إن حزب الكتائب تلقى عرضا بالحصول على وزارة سيادية أو أساسية مع ثانية خدماتية: «عرضوا علينا إما الاتصالات وإما الدفاع، إضافة إلى وزارة أخرى خدماتية»، ووفقا لأحد الحاضرين، أصر الشيخ سامي على عدم التنازل عن وزارة الدفاع).
- **حزب الله والبازار الحكومي:** تتساءل أوساط سياسية قريبة من حزب الله عن أسباب هذا التشدد إذا كانت النوايا جدية في إجراء الانتخابات الرئاسية، فإذا كانت هذه الحكومة مجرد جسر للعبور إلى الاستحقاق الرئاسي فعمرها الافتراضي بضعة أشهر، وهذا يعني حكما أن مهمتها الرئيسية إراحة الأجواء الداخلية تحضيرا لتمرير هذا الاستحقاق، وهذا يفترض تسهيلا لمسألة توزيع الحقائب، خصوصا من قبل رئيس الجمهورية ميشال سليمان الذي يجب أن يكون مقتنعا بأنه وصل إلى نهاية عهده ولا طائل من الدخول في «بازار» تقاسم الحقائب مع الطرف المسيحي الآخر.
- **البيان الوزاري في نظر واشنطن:** خرجت شخصية سياسية من لقائها مع ديبلوماسي أوروبي بانطباع أن واشنطن لا تقف حجر عثرة في طريق مشاركة حزب الله في الحكومة الجديدة، لكنها تنتظر بيانا وزاريا «لا يشرع المقاومة كما حصل سابقا»، وتشدد على استقرار لبنان.
- **ريفي يرد على 8 آذار:** علق اللواء أشرف ريفي في بيان على «ما توارد إلي بأن حزب الله وحلفاءه وضعوا ڤيتو، حول تولي وزارة الداخلية» قائلا: «هزلت». وأعرف عن إيمانه بأن «الثقة والمحبة التي أشعر بها بين أهلي، أغلى من كنوز الأرض، وأرفع من كل المواقع»، وقال: «نحن عندنا نشغل أي موقع كان، إنما نشغله ترجمة لمسؤولية أن نكون على قدر آمال أهلنا، وليس سعيا لمجد زائل». وأعلن أنه «ارتاح للاستفزاز الذي شعر به هذا الفريق بعد تداول ترشيحي لوزارة الداخلية»، لافتا إلى أن «هذا الاستفزاز يشعرني أنني أقوم بواجبي تجاه أهلي ووطني، في مواجهة هؤلاء الذين امتهنوا ممارسة كل ما يؤدي إلى إضعاف الدولة، وإفقاد اللبنانيين الأمل بغد أفضل، ولكن ما أرفضه قطعا، هو أن يقوم هذا الفريق بابتزاز من يسعون إلى تشكيل الحكومة، بمعادلة توازي بيني، وبين وزارة الفشل والفساد».